بيان صحفي

رد وزير الطاقة السيد عبد المجيد عطار على أسئلة نواب مجلس الامة

الرد على السؤال الشفوي المطروح من طرف السيد : جغدالي مصطفى

عضو بمجلس لأمة

شكرا للسيد المحترم جغدالي مصطفى، عضو بمجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بشركتي SPC London و Hyproc، التابعتين الى شركة سوناطراك، والذي يشرفني أن أتقدم اليه بالإجابة التالية:

حسب ما تقدم به السيد المحترم جغدالي مصطفى، فان شركة (SPC) SONATRACH Petroleum Corporation ، المسؤولة عن تجارة وتسويق النفط المتواجدة في لندن ، والتابعة لشركةSONATRACH ، تم ادماجها الى British Virgin Islands (« BVI »)في 03 ماي 1989 وفقًا للقانون الدولي «Business Companies» في 1984، و الخاضعة لقوانين.(« BVI »)

، هي شركة متخصصة في تجارة النفط London SPC والمنتجات البترولية، «GPL»الخام وغاز البترول المسال تمتلك مكتبين أحدهما في لندن والآخر في الجزائر العاصمة.

فيما يخص الأسئلة المتعلقة بـ:

-1عدد السفن التي تمتلكها شركة:SPC London

فإن SPC مسؤولة عن تسيير ستة (06) شركات سفن، منها خمسة (05) لنقل غاز البترول المسال «GPL»، وواحدة لنقل النفط الخام.

تعد شركة SPC المساهم الرئيسي في هذه الشركات.

-2رقم اعمال الشركة:

يقدر رأس مال الشركة بـ 20،000،000 دولار، فإن نسبة ملكية الأسهم لشركة SPC تقدر بـ 100٪ ،عائدة بصفة كلية لشركةSonatrach International Holding Corporation

-3الأرباح السنوية للشركة:

حققت الشركة التجارية SPC رقم اعمال (chiffre d’affaire) بقيمة 2.56 مليار دولار أمريكي، وصافي الربح (Résultat net)بقيمة 51.94 مليون دولار أمريكي خلال عام 2019 ، أي بنسبة زيادة قدرها 26٪ و 59٪ على التوالي ، مقارنة بـ عام 2018.

-4أسباب عدم ادماج شركة Hyproc الي شركة:SPC

-شركة Hyproc هي شركة تأسست بموجب القانون الجزائري ومقرها وهران، متخصصة في نقل المحروقات السائلة والغازية(LNG / LPG) ، لفائدة شركة سوناطراك وتعمل على تطوير خبرات متخصصة في النقل ، الصيانة والعبور والشحن.

نظرًا لاختلاف المهام الأساسية للشركتين، لا يُنصح بدمجهما، وذلك لأن: إحداهما متخصصة أساسًا في تجارة النفط ومقرها في خارج البلاد، والأخرى شركة نقل بحري مقرها في الجزائر.

السؤال الثاني:

الرد على السؤال الشفوي المطروح من طرف السيد:

جابري غازي عضو مجلس الامة

شكرا للسيد المحترم ، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بتحويل مستودع الوقود ببشار خارج المدينة لتفادي حدوث أي طارئ
من شانه تهديد السكان.
و ردا على هذه الانشغال الهام ، اود افادتكم بالتوضيحات التالية:
-1من الناحية الأمنية:
اثبتت اللجنة الولائية لمراقبة المؤسسات المصنفة التابعة لمديرية البيئة، من خلال المحضر رقم 2013/876 المؤرخ في ديسمبر 2013 و الخاص بدراسة المراجعة البيئية و دراسة الاخطار، ان مستودع الوقود ببشار الذي يعتبر مؤسسة مصنفة، مطابق للمرسوم 86-15 المحدد لمحيط الحماية حول المنشآت و الهياكل الأساسية بقطاع المحروقات و بالتالي فان المسافات الأمنية للمستودع محترمة.
و تتوزع هذه المسافات الأمنية كما يلي:
-المسافة بين المخزن و حي السلام هي 93ر237م.
-المسافة بين المخزن و اول سكن من حي مار نيجر Mer Niger تقدر ب 69ر286 متر.
-المسافة بين المخزن ومستشفى امراض العيون تقدر ب 326 متر.
-المسافة المقدرة بين المخزن وخزان الماء château d'eau هي 323 متر مع العلم ان خزان الماء مرتفع ب 23 م عن المستودع.
-المسافة بين المخزن و سكنات OPGI هي 62ر514 متر.
وحسب نفس المرسوم المحدد لمسافات حماية المنشآت والهياكل التابعة لقطاع الطاقة فان المنشآت تحتوي على نوعين من المخازن:
النوع الأول والذي تقدر طاقته التخزينية بأقل من 10000 متر مكعب تكون المسافة الأمنية خارج محيط المستودع ب 75 متر اما النوع الثاني والذي تقدر طاقته التخزينية بأكثر من 10000 متر مكعب فان المسافة تقدر ب 200 متر.
و مما سبق نستخلص ان حي السلام و شمال مدينة بشار و حي المارنجار موضوع تدخلكم، يبعدان عن المحيط الخارجي للمستودع ب 237 و 69ر286 م على التوالي (بينما المسافة الأمنية هي 75 م).
فمقارنة بالمسافات الأمنية المقاسة المعمول بها فان هذا المستودع يخضع لمقياس اكثر امانا. و بالتالي يمكن ان ينتقل الى النوع الثاني (أي يمكن زيادة طاقته التخزينية) الى اكثر من 10000 م3 بمان طاقة تخزين المستودع تبلغ 6058 م3.
غير ان اللجنة اوصت في محضر المعاينة رقم 2014/610 بتاريخ 28 افريل 2014 بتحويل المستودع الى موقع جديد في حالة زيادة طاقة التخزين.
فالترخيص (رقم 1289 بتاريخ 2014/05/22) الذي منح لمؤسسة نفطال لاستغلال المستودع يؤكد على ان المخزن يحترم كل الاحكام التنظيمية.
2-تحويل المستودع الى موقع اخر:
اما فيما يخص مسالة تحويل المستودع الى موقع جديد فتجدر الإشارة الى ان السلطات المحلية لولاية بشار قد اقترحت على مؤسسة نفطال موقعا غير ملائم و يتطلب تكاليف كبيرة و اجال طويلة لتهيئته . و نظرا للظرف المالي الصعب الذي تعيشه المؤسسة مند 2015 و الذي زاد تفاقما خلال السنة الماضية بسبب اثار وباء كوفيد 19 فان هذا المشروع لا يمكن إنجازه حاليا.
لذا و سعيا منها لتحقيق الأهداف المنوطة بها من طرف السلطات العمومية و المتمثلة في تلبية حاجيات المواطنين و تموين

السوق بالوقود بصفة منتظمة و دون انقطاع في ولايات بشار و تندوف و ادرار فان نفطال ترى انه من الأنسب الاستثمار في المخزن الموجود باقل تكلفة و اقصر الآجال خاصة و ان الشروط الأمنية متوفرة.

و في الأخير اود التأكيد مرة أخرى انه لا داع للخوف من احتمال حدوث اخطارلا قدر الله لان شركة نفطال و هي شركة مواطنة قد اتخذت كل الإجراءات الضرورية التي ينص عليها التنظيم و كذا إجراءات إضافية لتامين كل الاحياء السكانية و المنشآت المحيطة بالمستودع.